استغلال الاراضي البور

بشمالي الدلتا في بضع سنوات

يوسف فارس*

استقرّ العرف في مصر على ان يجري اصلاح الأراضي البور وفق نظام الري الدائم وذلك بشق الترع والمصارف على اختلاف درجاتها ، وغسل التربة باستخدام زراعة الأرز ونحوه

ولا ريب ان هذا النظام سديد من الناحيتين الهندسية والزراعية . بيد انهُ من الوجهة العملية شديد البطء ، لا يوافي طموحنا الى الاصلاح العاجل . فنظام الري الدائم يتابع في سيره مدى كفاية المياه المختزنة بأسوان وجبل الاولياء . وزيادة هذه المياه تتطلب تعلية الخزانات القائمة او بناء غيرها . وذلك يقتضي دراسات عميقة ونفقات طائلة يتعذر معها الاقدام على التنفيذ السريع ولا سيما في ظل المحنة العالمية الحاضرة

على ان السياسة المائية التي سادت في القطر المصري حقبة من الزمن ، لا ينتظر ان يحدث فيها بعد الحرب انقلاب فيما يتعلق باصلاح الأراضي البور، فالمتوقع ان يجري الاصلاح كما كان من قبل بنسبة تتراوح بين عشرين وثلاثين الفاً من الأفدنة في السنة

ولما كانت الاراضي البور بشمالي الدلتا تبلغ مساحتها نحو مليونين من الأفدنة ، فلا بد من نحو قرن لكي يتم اعدادها للزراعة جميعاً . واذن تبقى مساحات كبيرة معطلة ترتقب نوبتها البعيدة في الاصلاح

ومما هو معلوم ان زيادة المساحة عامل كبير في زيادة الانتاج الزراعي ، ومصر أحوج ما تكون الى ان تزيد في انتاجها لكي تعين الشعب على الخلاص مما يعانيه من بؤس وضنك

وحسبنا مثلاً نكبة الصعيد التي رفعت لنا الستار عن حقائق مروعة كنا نغضي عنها العيون . واذا استطاعت مصر أن تزيد في انتاجها الزراعي حتى يفيض عن حاجتها ، تسنى لها أن تمد بالفائض عنها بلاداً أضرت بها الحرب وجعلتها في حاجة الى العون

---

* المتخرج في المدرسة العليا للزراعة من جامعة ليفربول وعضو اللجنة الاستشارية للشؤون الاقتصادية بوزارة المالية . وقد عرض هذا البحث على تلك اللجنة في جلستها المنعقدة أول مارس ١٩٤٤

بيان المشروع

ولا يتم لنا استغلال الاراضي البور في شمالي الدلتا في وقت قصير ، إلا اذا أقلعنا في اصلاحها عن نظام الزراعة المضغوطة Culture intensive [1] الذي يستدعي الري الدائم ، ولجأنا الى نظام الزراعة الموسعة Culture extensive [2] الذي يساعدنا على تنفيذها اتباعُ طريقة الري الحوضي . على أن نكتفي بمحصول واحد في السنة ، وهو في بلدنا المحصول الشتوي ، سواء كان من الفصيلة النجيلية أو البقلية

ويتطلب هذا النظام تقسيم الاراضي أحواضاً تحدها الترع والمصارف الرئيسية التي تحفر لذلك الغرض ، حتى تغمر الاحواض وقت الفيضان بمياه النيل على غرار ما كان متبعاً في مصر قبل اتساع الري الصيفي ، وما هو متبع حتى اليوم في جنوبيّ الصعيد . ويجب أن يراعى في حفر تلك الترع والمصارف الرئيسية أن تكون صالحة للري الدائم حين تتحول اليه الاراضي في المستقبل بالتدريج لتوافر المياه الصيفية وكفاية الدولة المالية وما اليهما من العوامل

ومتى يتمّ حفر الترع والمصارف بجسورها ، وانشاء الطرق اللازمة لها ، يشرع في غسل التربة أكثر من مرة على حسب مقدار الملوحة في الارض — بما يتدفق من المياه إبّان الفيضان على الطريقة الآلية المعروفة بـ « تضريب التربة » بالمياه . وطريقة « التضريب » أكثر عوناً على سرعة إذابة الأملاح القابلة للذوبان ، فاذا تشبعت المياه بالاملاح المذابة سريعاً صرفت مباشرة صرفاً سطحيًّا سريعاً أيضاً وتخلصت منها التربة كل التخلص . ولا مرية ان هذه الطريقة أفضل وأسرع من طريقتنا المألوفة ، لاننا في الاغلب نترك المياه تترشح في باطن الارض . فيظل أثر الأملاح في الارض باقياً

---

(١) هي زراعة تدريجية تكون بواسطة وؤوس أموال كبيرة وترمي الى غلات عظيمة جداً تستخرج من مساحات محدودة بعض الشيء . وفي هذه الحال لا احجام عن تحسين التربة وتمزيز السباخ البلدي بأسمدة كيميائية اضافية وتغذية الحيوان بسخاء وشراء آلات محكمة وتقاوي مختارة وحيوانات انتاجها ممتاز . واذ ان العملية الزراعية في الواقع عملية صناعية حقاً يجب أن تعطي ربحاً كاف . على ان هذا الربح قابل للزيادة في مقادير كبيرة اذا أجرى الزارع عمله ، وهو به خبير في فطنة وحسن تصرف

(٢) هي الزراعة التي تطبق على الاطيان الفسيحة بموارد قليلة ، ولا يكون تطبيقها إلا في البلاد حديثة العمران وقفيرة ، تكون أراضيها قليلة الخصب أو في مناطق لا تكثر فيها أسباب الاعمار . غير ان هذه الزراعة لا تغني تحسين التربة . ومن المعقول ان تزرع مساحات كبيرة من غير محصول على غلات وافرة ، وذلك في البلاد الحديثة العمران مثل اميركة وافريقية واستراليا ، حيث ثمن الارض الخصبة لا تساوي شيئاً أو لا تكاد تساوي . هذا واذ ان طريقة الزراعة مرتبطة بنظام الاقتصاد في منطقة من المناطق يتحتم استغلال الارض شيئاً فشيئاً فتصير مناطق الزراعة الموسعة بلاد زراعة مضغوطة وذلك من جراء التطور الاقتصادي

فأما الآلات المهيأة لتضريب التربة بالمياه فليس هذا مقام الافاضة في وصفها . وقد تعوق الاحوال الحاضرة سبيل الحصول عليها في مصر . ومن الممكن أن يستعاض الآن عن عملية التضريب بهذه الآلات بعملية اخرى تقرب منها وهي حرث الارض بالمحاريث والامشاط في أثناء غمرها بالماء مرات . على أن تكون كل حرثة في اتجاه متعامد مع سابقتها

وبعد التضريب على هذا النحو تُغمر الارض بمياه الفيضان المشبعة بالغرين «الطمي» فترة محدودة . ثم تصرف المياه الى المصارف صرفاً بطيئاً ابقاءً على الغرين الراسب على سطح الارض وحينئذٍ تنثر بذور احد المزروعات النجيلية كالشعير والقمح أو البقلية كالفول والبرسيم ، كما هو حادث في حياض الوجه القبلي . ولا تعدو الحقيقة اذا قلنا ان الشعير او غيره سيغل في مناطق شمالي الدلتا التي تنهمر فيها الأمطار انتاجاً اوفر مما يغله الصعيد الذي يشتد جفاف جوه وحرارته

ومن الطبيعي أن نتبع في زراعة تلك الاراضي دورة ثنائية : سنة نجيلية . وسنة بقلية . وستؤتي النجيلية كالقمح والشعير انتاجاً مرضيًا سواء اسمدت الاراضي بالنترات ام بذرت بعد استنبهام وتشميس لاحق لزراعة بقلية . واما البقلية وأهمها الفول فاذا سمدت بـ « سوبر فسفاة » وعولجت بالبكتيريا الخاصة بها ، فقد تعيد الاراضي الدلتا الطينية عهدها الذي اشتهرت به منذ القراعنة في جودة الانتاج الزراعي

تنفيذ المشروع

والآن وقد اوضحنا ان في الامكان سهولة استغلال الاراضي البور اذا اتبعنا فيها نظام الزراعة الموسعة ، نضيف الى ذلك ان الأيدي العاملة في مصر كثيرة ، والمياه موفورة ، والتربة ليست على الانتاج بمستعصية . الا انه لا بد لتنفيذ المشروع من همم عالية ، وعزائم ماضية . وقد علمنا وشهدنا كيف تقوم فرق هندسية في الجيوش المحاربة باقامة الجسور وتمهيد الطرق ومد السكك الحديدية وحفر الخنادق في أقصر وقت مستطاع . فلِمَ لا نعمد الى المناطق الخالية بالسكان من الفلاحين الشبان . فنجرد منهم فيلقاً نستعين به على تعمير هذه الاراضي البور وتثميرها ، ولِمَ لا ندب الجيش المرابط لهذه المهمة فلا ننظر الى تسريحه بزوال أسباب وجوده

وانه لجميل ان نشاهد اولئك الشبان ، وهم في زيهم العسكري ، وخيامهم المضروبة ، يتمرنون على فلاحة الارض واستعمال السلاح معاً . فيحفرون الترع والمصارف باشراف المهندسين

ثم يزرعون ويحصدون بإشراف خريجي «المدارس الزراعية» ولا تقتضي اقامتهم بناء منازل قد تثقل نفقتها كاهل المشروع . اذ كفتنا خيامهم وحياتهم الرياضية العسكرية مؤونة التشييد والبناء . فان نفذ المشروع بهذه الوسيلة كان لهؤلاء الشبان ان يفاخروا بأنهم احيوا اراضي شمالي الدلتا واعادوا اليها مجدها التليد ، اذ كانت مستودع الغلال للشرق

ولو جرينا في الترع والمصارف الرئيسية المنطوية على نظام بعض المصالح الحكومية من حيث التخطيط والقطاعات ، فان ما يخص الفدان الواحد من مكعبات الحفر لن يزيد بأية حال على ٥٠ متراً مكعباً (ريًّا وصرفاً) . فالعامل مهما ضؤل مجهوده لا يقصر عن انشاء ما تتطلبه مساحة خمسة افدنة في السنة وخدمتها في الزراعة

ومن هذا يتضح لنا ان جيشاً من العمال لا يربو على مائتي الف رجل يضطلع بتنفيذ هذا المشروع ويقوم بزراعة مليون من الافدنة في سنة واحدة . فان جاوزها لم يعدُ السنتين . وتعبئة مائتي الف أمرٌ هين بالاضافة الى ما يجند في الجيوش الجرارة من الملايين

ورب قائل إن المشروع لا يسلم من بعض الاعتراضات، شأنَ كل جديد. ونحن لا نريد ان نتوهم ما يعترض به على المشروع ونجادل فيه . فنحن نؤمن بان لكل مشروع ماله وما عليه

ولكن تلك الاعتراضات مهما تكن فلا ينبغي ان تقف حجر عثرة في سبيل تنفيذ المشروع ، كما لم تقف عبوب الري الدائم حجر عثرة في سبيل تنفيذه الى اليوم . وحسبنا ما أبانهُ المهندس ولككس في كتابه عن الري المصري ، ولا بأس بأن نقوم بتجربة في مساحات من هذه الاراضي البور نتبين بها مقدار أثر المشروع ومدى نجاحه

فوائد المشروع

نجمل فوائد ذلك المشروع فيما يلي :

أولاً : من الوجهة الفنية

١ — ان تنفيذ هذا المشروع لا يحتاج الى :

ا — عملية الخزانات او انشاء غيرها

ب — معظم أعمال الري الصناعية بسبب قلة المجاري واختلاف طرق توزيع المياه

ج — الآلات الخاصة بحفر الترع والمصارف ، وذلك لوفرة الايدي العاملة

د — الناشيء في الأعمال الزراعية التي تلزم للاصلاح ، فمن الممكن جلب الآلات الآن اذ أصبحت المواصلات البحرية قصيرة ومأمونة

٢ — ان هذه الأراضي بما تأخذ من مياه قة الفيضان تصبح رصام الأمن لمصر الشمالية فلا يهددها الغرق وبذلك تساعد حياض مصر العليا على اتمام هذه المهمة . ونرى ان هذا الرصام الشاسع قد يفضل حياض الوجه القبلي لوجود الصمام في قلب الخطر نفسه

ثانياً : من الوجهة الاقتصادية

يغري بتنفيذ المشروع الآن ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية في اوقاتنا الراهنة ، فيسهل استرداد ما أنفق في سبيل اصلاح تلك الأراضي في زمن قريب . ولو أنطقنا لغة الارقام لادركنا انه حينما يتم اصلاح مليون فدان في سنتين على أساس استغلال المراوحة بين زراعة الحبوب والبقول ، ينتج لنا نحو من مليون طن من محصولهما في السنة ، وثمنه زهاء ٢٥ مليون جنيه . وقد لا يتكلف المشروع هذا المبلغ ، فكان انتاج سنة واحدة كفيل بسد نفقاته كلها . كما انه يكفي لتغذية ما يقرب من خمسة ملايين نسمة مدة سنة كاملة . وبديهي ان صافي الربح الـ ٢٥ مليون جنيه يصبح بعد السنة الاولى زيادة مطردة في ايرادات ميزانية الدولة

ثالثاً : من الوجهة الاجتماعية

اذا عبأنا جيشاً من الشبان ليقوم بتنفيذ المشروع ألحقنا لهم فرصة التمرس بالعمل مع رعاية النظام والقواعد الصحية ، فيرتدون رجالاً أقوياء عاملين ، ينهضون بالعظائم . وحين تنتهي فترة التجنيد قد لا يفارق الجنود أو أكثرهم هذه المناطق التي ألفوها ونعموا بها ، فلا يلبثون أن يستوطنوها ويعمروها

وسيفتح هذا المشروع الباب على مصراعيه لآلاف العمال الذين يعملون الآن في جيوش الخلفاء ، بعد أن تقل الحاجة اليهم ، وبخاصة حين تضع الحرب أوزارها

كذلك يشق المشروع أفقاً واسعاً لخريجي المدارس الهندسية والزراعية فيلقون في تلك الرحاب الفسيحة ما يقوي مرانتهم ويشحذ مهارتهم ، فيستفيدون ويفيدون

وقصارى القول ان مصر تثب الى الأمام وثبة بعيدة اذا نهضت بتنفيذ هذا المشروع غير متوانية ولا مسوّفة ، فانها بذلك تسد حاجتها الحاضرة والمستقبلة الى كل ما له علاقة بالمحاصلات الزراعية والحيوانية . ومن واجب مصر ان تسارع الى تحقيق ذلك رفعاً لمستوى الحياة الاجتماعية بين طبقات الشعب ، وتمهيداً لأبناء الوطن ، في الغد القريب او البعيد ، ان ينعموا بحياة مطمئنة وعيش رغد [1]

(١) مما يؤيد وجهة نظر هذا المشروع انه بعد تقديمه الى اللجنة جاء في صحيفة الاهرام ما يفيد ان انجلترة عمدت الى اصلاح صحراء بريطانية باتباع نظام الري الحوضي المصري ، فاستغلت اربعة ملايين من الفدادين ، اي نصف ما تملك نحن استغلاله